

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

مؤشر الموازنة المفتوحة – اليمن 2010

- معلومات ضئيلة - معلومات الحد الأدنى - بعض المعلومات - معلومات مهمة - معلومات شاملة

إجمالي النقاط: 25 من أصل 100 نقطة. تقدم معلومات الحد الأدنى للجمهور في مستندات الموازنة التي تقدمها.

كيف تقارن اليمن بجيرانها؟

نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في دراستين مسحيتين

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط الأهداف وتصنيف الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

سجلت اليمن 25 نقطة من أصل مائة نقطة، وهي أقل من ثلثي متوسط نقاط (42) الدول الـ 94 المشمولة بالمشح. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعد مجموع نقاط اليمن أعلى بقليل من متوسط النقاط التي بلغت 23 نقطة للدول الأخرى المشمولة بالمشح، وتتأخر عن مصر (49) والأردن (50).

لكن حدث تقدم كبير في اليمن في الآونة الأخيرة. وارتفع مجموع نقاطها بشكل كبير من 10 إلى 25 في الفترة من 2008 إلى 2010، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى قيام الحكومة بنشر مشروع موازنة السلطة التنفيذية وتقرير نهاية السنة.

ومع ذلك يشير مجموع نقاط اليمن إلى أن الحكومة تقدم للجمهور معلومات الحد الأدنى عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية التي قيمها المشح، مما يجعل في غاية الصعوبة على المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

التقرير	مستوى درجة المعلومات *	حالة النشر
بيان ما قبل الموازنة	E	تم إعداده ولم ينشر
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	D	تم نشره
الموازنة المقررة	D	تم نشره
موازنة المواطنين	E	لم ينشر
تقارير خلال السنة	B	تم نشره
مراجعة نصف السنة	E	لم ينشر
تقرير نهاية السنة	E	تم نشره
تقرير تدقيق الحسابات	E	تم إعداده ولم ينشر

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها بناءً على مجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 بالمستوى C (بعض المعلومات)، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (معلومات شاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يقدم كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف السياسة موضع التنفيذ. وفي اليمن، يتم نشر مشروع الموازنة ولكن لا يتسم بالشمولية إلى حد كبير. وتم اكتشاف الفجوات الكبيرة في المعلومات الواردة في مشروع الموازنة في المجالات التالية:

- عدم تقديم معلومات عن أثر افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
 - الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة مالية معينة والتي يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها المالية وأهداف سياستها. وهذا يشمل المعلومات المتعلقة بالأموال الخارجة عن الموازنة، والأنشطة شبه المالية، والإنفاقات الضريبية، والالتزامات الطارئة والمستقبلية، والأصول المالية وغيرها. ونظرًا لانعدام هذه المعلومات، لا يعرف الجمهور المركز المالي الكامل للحكومة.
 - الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالمخرجات والنتائج. وتعد هذه المعلومات مهمة بالنسبة للمهتمين بمراقبة تأثير الموازنة.
- يحدد بيان ما قبل الموازنة الضوابط الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. وتقوم اليمن بإعداد بيان ما قبل الموازنة ولكن لا تنشره.

تصبح الموازنة المُقررة بمثابة قانوناً للبلاد عند اعتمادها، ويوفر معلومات أساسية لجميع تحليلات الموازنة التي أجريت خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المُقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومساءلتها. وتنتشر اليمن تقرير الموازنة المُقررة ولكنه بعيد عن الشمولية لأنه لا يقدم على سبيل المثال الموازنة المعتمدة لكافة البرامج.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم اليمن بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

تقدم تقارير خلال السنة موجزاً بآثار الموازنة أثناء السنة المالية. وتسمح هذه التقارير بإجراء المقارنات بأرقام الموازنة المُقررة، وبالتالي يمكن أن تسهل إدخال التعديلات على الموازنة. وتنتشر اليمن تقارير خلال السنة الشاملة إلى حد ما لكنها لا تقدم تفاصيل على مستوى البرامج للمصروفات الفعلية.

تقدم **مراجعة نصف السنة** استعراضاً شاملاً لآثار الموازنة في منتصف السنة المالية وتناقش أي تغييرات تطرأ على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على السياسات المعتمدة في الموازنة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الافتراض للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. ولا تقوم اليمن بإعداد مراجعة نصف السنة.

يقارن **تقرير نهاية السنة** التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المُقررة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إجراء تعديلات على موازنات السنوات المالية المقبلة. ونشرت اليمن تقرير نهاية السنة لكن تكتفه أوجه قصور شديدة. فلا يوضح، على سبيل المثال، الفارق بين المستويات الموضوعية للنفقات والإيرادات والنتائج الفعلية.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم لحسابات الحكومة يجريه الجهاز الأعلى للرقابة وتدقيق الحسابات، ويفيد عم إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المعتمدة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وما إذا كانت توجد مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. وتقوم اليمن بإعداد تقرير تدقيق الحسابات ولكنها لا تنشره.

المشاركة العامة ومؤسسات المساعدة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في اليمن أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز رقابي قوي يمكنه القيام بالرقابة الفعالة على الموازنة وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

هل الأجهزة الرقابية تتسم بالفعالية في دورها المتعلق بالموازنة؟

نقاط القوة**	مؤسسة الإشراف والرقابة
ضعيفة	السلطة التشريعية
ضعيفة	الجهاز الأعلى للرقابة

** تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها في المجموعة الفرعية للأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المرتبط بكل مؤسسة من المؤسسات الرقابية. وتم تصنيف متوسط الدرجات التي تتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والتي تتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والتي تتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

- وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، تعد الرقابة على الموازنة التي تقوم بها السلطة التشريعية في اليمن ضعيفة لأنها:
- 1- لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لتعديل مشروع الموازنة المقدم إليها في بداية السنة المالية قبل سن الموازنة.
 - 2- لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لإجراء تغييرات على الموازنة أثناء السنة المالية.
 - 3- لا تعقد مناقشات علنية عن الموازنة يمكن للجمهور حضورها.

- ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، تعد الرقابة على الموازنة التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة في اليمن ضعيفة لأنه:
- 1- غير مستقل استقلالاً كاملاً عن السلطة التنفيذية، حيث بإمكان السلطة التنفيذية إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وتدقيق الحسابات بدون طلب الموافقة النهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.
 - 2- لا يقوم بإصدار تقارير تدقيق الحسابات عن المصروفات النهائية للدوائر الوطنية.
 - 3- لا يمتلك قنوات الاتصال المناسبة مع الجمهور.
 - 4- لا يصدر تقارير عن خطوات المتابعة التي اتخذتها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات الرقابة.

التوصيات

يتعين على اليمن:

- نشر تقارير الموازنة التي يجري إعدادها من قبل الحكومة على موقعها على شبكة الإنترنت مثل تقارير بيان ما قبل الموازنة ومذكرات بنود الموازنة العامة للدولة (تقرير تدقيق الحسابات).
- رفع مستوى شمولية تقارير مشروع موازنة السلطة التنفيذية والموازنة المقررة وتقرير نهاية السنة.
- إعداد تقرير موازنة المواطنين ومراجعة نصف السنة ونشرها.
- إتاحة الفرص للجمهور لحضور جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة.
- تمكين السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من تقديم رقابة أكثر شمولية على الموازنة.